وبريطانية فقط .

ولا بد من ان نذكر هنا ان المقترحات والتصريحات (بما فيها تصريحات وزير الخارجية محمود رياض المذكورة) والوثائق التي اشرنا اليهـا تدل كلها باتجاه تحول مساعي التسوية السلمية ومحادثات يارينغ الى منحى ثنائي في الاساس يشمـل مصر واسرائيل بصورة رئيسية بدلا من الموقف السابق الذي كـان يصر على قضية رفع الاحتلال عـن الاراضي العربية المحتلة كلها ورفض اية تفرقة بين منطقة واخرى وسنرى ان الاتجاه الثنائي سيتعزز ويبرز بوضوح اكبر مع تقدم المحادثات وتطورها في المستقبل .

مع اقتراب موعد انتهاء مدة وقف اطلاق النار في ١٩٧١/٢/٥ ، جرت تعبئة دوليـة شاملة لصالح تجديده باسم السلام واستمرار محادثات يارينغ وانجاحها . ففي حوالي ٧١/١/٢٠ كشف النقاب عن تبادل رسائل بين محمود رياض ووليم روجرز حول موضوع وقف اطلاق النـار ومهمة يارينغ . وكان روجرز هو البادىء بالمراسلة حيث أوضح ان بلاده ترى ان استمرار وقف اطلاق النار بعد الموعد المحدد سيساعد على استمرار مهمة يارينغ ، وان « الدبلوماسية الهادئة » افضل من دعوة مجلس الامـن الى الاجتماع ومناقشة مدى التقدم الذي احرزه الوسيط الدولي باتجاه تنفيذ قرار مجلس الامن . وكان رد رياض هو ان مصر لا تجد مبررا لما تقوله امريكا حول حدوث تقدم ايجابي على صعيد محادثات يارينغ والاقتراب من التسوية السلمية .

وفي أواخر يناير ١٩٧١ تسلم محمود رياض رسالة اخرى من وليم روجرز يتمنى فيها على الحكومة المصرية الموافقة على تمديد وقف اطلاق النار . وأوضحت المصادر المطلعة ان رسالة روجرز اشارت الى ان مهمة الوسيط الدولي قد بدأت بالفعل الان وانها تحتاج الى وقت طويل والى مساعدة من كل الاطراف للوصول بها الى نتائج ناجحة . لذلك دعت الولايات المتحدة مصر كـي تحافظ على وقف اطلاق النار وتعمل بموجبه بعد ٥ شباط . وبالرغم من ان الموقف الامريكي لم يتغير (ظاهريا على أقل تعديل) ولم يكف عن عرقلة محادثات الدول الاربع الكبرى ، واستمر في دعـم اسرائيل على كافـة الجبهات ، وبالرغم عن ان مصر لم تشارك روجرز تفاؤله بالنسبة لاي تقدم ملموس احرزته محادثات يارينغ حتى ذلك التاريخ فقد تم تمديد فترة وقف اطلاق النار لمدة ٣٠ يوما تنتهي في ١٩٧١/٣/٧ .

وقد اعلن ذلك الرئيس انور السادات في خطاب له أمام مجلس الامة حيث اشترط على السكرتير العام للامم المتحدة وعلى المجتمع الدولي كله ان يتم في هذه الفترة انجاز تقدم حقيقي في صلب مشكلة الشرق الاوسط وليس في مجرد مظاهرها الخارجية. ثم اعلن الرئيس السادات مبادرة مصرية جديدة تضاف الى الجهود الرامية الـى حل النزاع في المنطقة تعتبر مصر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن . طالب السادات ان يتحقق في الفترة التي تمتنع فيها مصر عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية علـى الشاطىء الشرقي لقنـاة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . وفي حال تحقق هذه المطالب اعلن السادات عن استعداده للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي .

ويمكن تلخيص ردود الفعل العالميـة على مبادرة الرئيس السادات وخطابه بما يلي :

اولا ، في اوساط الامم المتحدة والاوساط الاوربية : لقي تمديد وقف اطلاق النار ترحيبا بسبب اقترانه ببادرة اعتبرت ايجابيـة في تلك الاوساط . كما لاحظت بعض هذه الاوساط ان الهدف من تكتيك اقتراح السادات حول فتح قناة السويس هو تكتيل تأييد اوروبي سوفيـاتي لصالح الموقف المصـري لممارسة ضغط على اسرائيل والولايات المتحدة في سبيل اخذ مواقف اكثر ليونة من مسألة تطبيـق قرار مجلس الامن والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . اي فرض التسوية في الشرق الاوسـط من قبل الدول الكبرى ومجلس الامن بدلا من تركهـا لاتفاق الدول المحلية المتصارعة كما تريد اسرائيل. كما وجدت هذه الاوساط في عدم ربط الرئيس السادات بين حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفتح قناة السويس للملاحة الدولية (كما جرت العادة في السابق) بما في ذلك اسرائيـل تنازلا جديدا يعزز احتمالات السلام واحتمالات نجـاح مهمة يارينغ في تحقيق التسوية السلمية في الشرق الاوسط .

ثانيا ،في اسرائيل : ١) التعبير عـن استعداد اسرائيل لان تبحث مع مصر في مسألة اعادة فتح قناة السويس أمام كل السفن وذلك بصورة منفصلة